

# مقبولية السلوك وخطابه الديني العام لدى القوى والتيارات الدينية في العراق

د. سمير محمد حميد



يمثل الخطاب الديني في العراق محورًا أساسيًا لفهم التفاعلات الاجتماعية والسياسية في البلاد، ويعكس هذا الخطاب تعقيدات التوجهات الفكرية والدينية المتعددة التي تشكل نسيج المجتمع العراقي، إذ تلعب القوى الدينية دورًا بارزًا في توجيه الرأي العام وصياغة السياسات العامة للمجتمع، وتتنوع التيارات الدينية بصورة عامة بين المعتدلة والمتشددة، مما يخلق بيئة متعددة الأبعاد تتطلب دراسة دقيقة لفهم تأثيراتها، بهدف التعرف إلى تحليل عميق لتأثير الخطاب الديني على السياسة والمجتمع في العراق، مع التركيز على تباين التفسيرات الدينية وكيفية استغلالها في السياق السياسي والاجتماعي، ولتقديم رؤية شاملة تساعد في فهم مدى مقبولية السلوك والخطاب بين مختلف التيارات الدينية في العراق.

جاءت الدراسة في سبعة محاور الاول بعنوان الخطاب الديني العام، يشكل الخطاب الديني نواة التواصل بين المؤسسات الدينية والجماهير الواسعة، وفي خضم التحولات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها أي مجتمع، يبقى الخطاب الديني محورًا أساسيًا للتأثير على الأفراد والجماعات، إذ يتسلل إلى الوجدان ويغرس بذور الفضيلة والتقوى، لاسيما إن إبداع الكلمات وجلال المعاني في هذه النصوص لا يقتصر على الوعظ والإرشاد، بل يمتد ليشكل منظومة فكرية تعزز القيم الإنسانية وتعمق الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، ويخلق نسيجًا معبرًا عن التناغم بين المقدس والدنيوي، لكن قد يكون هذا الخطاب عاملاً سلبياً لاسيما حينما ينحدر إلى دروب السلبية والتحجر، ويصبح معولاً فاعلاً لهدم القيم الإنسانية والفكرية التي ينادي بها الدين ذاته.

اما المحور الثاني كان بعنوان مقبولية الخطاب الديني، تتوقف مقبولية الخطاب الديني على الكيفية التي تفسر بها النصوص الدينية من قبل رجال الدين لايضاح جوهر الشريعة الدينية، وهذا الخطاب قد يكون معتدلاً يسعى الى قبول الآخر على قاعدة حرية الدين والاعتقاد والمواطنة ويعدده شريكا أساسيا في الوطن بما يسهم في تعزيز أواصر الوحدة والتلاحم المجتمعي، وقد يكون خطاباً متطرفاً يرتبط بالتعصب للرأي ورفض الرأي الآخر وكرهيته وتسفيهه وتكفيره دينياً، او قد يكون عن طريق السماح بإباحة الدم والعرض، والذي يعد سبباً في تهديد السلم المجتمعي، وعليه فان ما يميز الخطاب الديني هو ارتباطه بمعتقدات الإنسان والقيمة الفكرية التي تنسج سلوكه، ويتوقف دوره في دعم ثقافة التعايش السلمي بناء على كيفية تطبيقه من قبل القائمين عليه.

في حين كان المحور الثالث تأثير التفاعل بين الخطاب الديني والخطابات الاجتماعية والسياسية، إذ يشكل الخطاب الديني بتفاعله الديناميكي مع الخطابات الاجتماعية والسياسية، عنصراً حاسماً في تشكيل الهويات وتوجيه السلوك الإنساني في المجتمعات، وفي ظل هذا التفاعل، يصبح الخطاب الديني ليس مجرد تعبير عن رؤى دينية بل أيضاً قناةً تعبيرية عن مشاعر اجتماعية وسياسية معقدة، إلا ان تقبل المجتمع لهذا الخطاب يعتمد بدرجة كبيرة على مرونته وقدرته على التفاعل مع التحولات الاجتماعية، فعندما يتعارض الخطاب الديني التقليدي مع قيم حديثة كحقوق الإنسان والحريات الفردية، قد ينشأ توتر بينه وبين التيارات الفكرية التقدمية، مما يؤدي أحياناً إلى انحسار تأثيره بين فئات المجتمع التي تتبنى هذه القيم، وهذا الصدام يعكس صراعاً أعمق على تحديد الهويات والقيم الأساسية للمجتمع.

في حين كان المحور الرابع بعنوان ديناميات القوى والتيارات الدينية في تاريخ العراق في الفضاء الزمني الممتد عبر قرون، شكّل العراق بوتقةً انصهرت فيها شتى أنواع التيارات والقوى الدينية، إذ تداخلت السرديات الروحية مع الأحداث السياسية لتخلق نسيجًا معقدًا وخطيرًا في الوقت ذاته من العلاقات والتأثيرات المتبادلة، وهذا التاريخ هو مرآة تعكس التغيرات العميقة التي مرت بها هذه البلاد، بدءًا من الحقب السومرية والأكدية، مرورًا بالعصور الإسلامية (الذهبية)، وصولاً إلى العصر الحديث إذ تلعب القوى والتيارات الدينية دورًا حاسمًا في صياغة المشهد السياسي والاجتماعي.

اما المحور الخامس كان بعنوان الدور الاجتماعي والديني للقوى والتيارات الدينية في العراق وتأثيره على السلوك العام، ان القوى الدينية في العراق بمختلف أطيافها وتوجهاتها لا تكتفي بمجرد الإسهام في الحقل الديني، بل تتعدى ذلك لتشكّل عناصر فاعلة في الحراك الاجتماعي والسياسي، مؤثرةً بصورة أساسية على السلوكيات الجماعية والفردية ضمن النسيج الاجتماعي العراقي الاوسع، مُجَسِّدَةً ومستغلةً الى حد ما تفاعلات معقدة بين المقدس والديني، وتُعدّ القوى والتيارات الدينية في العراق عناصر محورية في تشكيل الوعي الاجتماعي والفكري.

وغالبًا ما يتم توظيف الخطاب الديني في العراق ليقدم أنشطة ظاهرها اجتماعي إلا أنها تحمل اهدافًا سياسية وأيديولوجية خطيره تهدد السلم المجتمعي العراقي، فضلًا عن المنافع المادية المرجوة من طرح الخطاب المتشدد وهذه النشاطات تستغل المقبولية الواسعة التي يتمتع بها الخطاب الديني في العراق لتأسيس سلوكيات دخيلة تهدد بنية المجتمع، ومن الممكن ان يكون التفاعل بين الخطاب الديني والقوى السياسية إيجابيًا أيضًا عندما يتفق الطرفان على أهداف مشتركة تسعى إلى تعزيز القيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية وحماية حقوق الأفراد وفي هذه الحالة يصبح التأثير على السلوك العام أكثر وضوحًا.

اما المحور السادس فكان تحت عنوان التحليل النقدي للسلوك والخطاب الديني العراقي، يتضح ان السلوك والخطاب الديني العام في الساحة الدينية العراقية يتأرجح بين الإطار العقائدي والتأثيرات الاجتماعية والسياسية، مما يجعل من هذا المجال دراسةً معقدة ومتشابكة تكتسب أهمية بالغة في فهم التفاعلات الاجتماعية والسياسية في البلاد، وهذا ما لاحظناه في كيفية تحشيد الجماهير الشيعية في مناسبات عديدة تؤثر على السلوك الاجتماعي والسياسي معًا داخل المجتمع كما حصل في فتوى "الجهاد الكفائي" ضد داعش، فالخطاب الديني الذي يربط بين الأحداث التاريخية والأوضاع المعاصرة، مثل عاشوراء والزيارات ومجالس العزاء، تُعد وسيلة فاعلة للإعداد والتحشيد المستمر، وكذلك لتعزيز الوحدة والتضامن بين أفراد المجتمع الشيعي، وكذلك يؤثر الخطاب الديني على السلوك الاجتماعي للمجتمع السني، إذ يُسهّم في تشكيل نظرة المجتمع تجاه القضايا المهمة، ويتأثر هذا الخطاب ويتنوع بتنوع مناطق العراق المختلفة، إذ تلعب البيئة المحلية دورًا في تشكيله وتوجيهه، ويظهر تأثيره بوضوح وقوة في المجال السياسي، بتبني هذا الخطاب مواقف تتراوح بين الدعم والمعارضة للحكومة بناءً على الظروف والمواقف التي تؤثر بدورها على تصورات الأفراد ومشاركتهم في العملية السياسية.

أما الأقليات الدينية في العراق، كالمسيحيين والإيزيديين والصابئة، فتضيف بُعدًا آخر من التعقيد إلى الخطاب الديني العام في البلاد، ويمثل خطاب هذه الأقليات ردود فعل ومواقف خاصة تتعلق بالتحديات التي يواجهونها، سواء من حيث الحفاظ على هويتهم الدينية أو من حيث التفاعل مع السياق السياسي والاجتماعي أو حتى الوجودي في بعض الأحيان بشكل يضمن لهم الاحترام والتقدير والاستمرارية في المجتمع.

في حين كان المحور السابع بعنوان مؤشرات القبول والرفض للتيارات الدينية في العراق، إذ تعدّ مؤشرات القبول والرفض للتيارات الدينية في العراق موضوعاً يتأثر بالتاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي لواقع البنية الاجتماعية العراقية، ويعكس القبول المتزايد للتيارات الدينية المتنوعة مدى الاستجابة التي يقدمها الواقع الاجتماعي كاستجابة فعلية لقبول ذلك الخطاب، وهذا بدوره يمثل استجابات مهمة تدرج في بعض الأحيان كاستجابات سياسية (انتخابات، مواقف دولية... الخ) أو كاستجابات اقتصادية (حملة تبرع لبناء مستشفى، دفع الحقوق بناء جامع) أو كاستجابات أمنية (الالتزام بتطوع، الدفاع عن مناطق، التبليغ عن مطلوبين... الخ). والملاحظ ان مدى التأثير بالحالة الدينية يؤثر على طبيعية الاستجابة والرفض.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها

1. بينت الدراسة أن الخطاب الديني في العراق يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل السياسات العامة والسلوكيات المقبولة من غير المقبولة، وهذه القوى بتنوعها، تستخدم النصوص الدينية كخطابات مؤثرة لتوجيه القرارات السياسية والمواقف الاجتماعية، مما يعزز تداخل الدين مع السياسة في البلد.
2. أظهرت الدراسة أن هناك تنوعًا كبيرًا للتيارات الدينية في العراق، إذ يتبنى كل تيار رؤى وتفسيرات دينية مختلفة، هذا التنوع يؤدي إلى اختلافات في الخطابات والمواقف والتوجهات السياسية، مما يخلق بيئة معقدة ومتناقضة أحيانًا.
3. أوضحت النتائج أن الخطاب الديني ليس فقط يؤثر على السياسة، بل يمتد تأثيره إلى النسيج الاجتماعي والسلوك، والنصوص الدينية المستخدمة في هذا الخطاب تعزز القيم الإنسانية وتعمق الروابط الاجتماعية، ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تؤدي إلى تعصب فكري وتقليل من التنوع الفكري كبير.
4. من خلال تحليل سلوك القوى والتيارات الدينية، تبين أن هناك تباينًا في كيفية تعامل كل تيار مع القضايا الاجتماعية والسياسية عن طريق تبنيها لخطاب يكون غطاء لها في بعض الأحيان للحصول على المكاسب، فبعضها يتبنى مواقف معتدلة وتعزز التعايش السلمي، في حين أن البعض الآخر يتبنى مواقف متشددة تسعى لفرض رؤى دينية محددة.